الفصل السادس

قضايا تنموية

لو سئل كاتب هذة السطور : ما هي الكلمة التي تتداعي إلي ذهنك عندما تذكر كلمة «مستقبل» ؟ لقلت بلا تردد : إنها كلمة«تنمية» . ورغم عدم خلو أي مجتمع بشري، حتي مجتمعات الرفاهية والتقدم، من مشكلات تنموية، إلا أن مشكلات تنمية الجنوب لها بعض الخصوصية التى يجب أن يتضافر الجميع شمالاً وجنوباً ، على التصدى لها ، خصوصاً وأن منصفى الشمال يرون أن «تاريخ التخلف» فى الجنوب ليس مسئولية جنوبية مطلقة .

١ ـ هوامش على دفتر التخلف : قراءة جديدة فى قضية التخلف الحضارى

٢ـ أهمية ضبط إيقاع التنمية العالمى

٣ـ العقد الدولى للثقافة : رؤية نقدية

٤ ـ مبادرة ستوكهولم للأمن الكوكبى

٥ ـ نحو مصلحة تنموية شاملة

١ - هوامش على دفتر التخلف :

قراءة جديدة فى قضية التخلف الحضارى

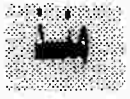

قرابة العشرين عاماً، قرأنا عن اكتشاف قبيلة بدائية تعيش فى جماعات صغيرة بالكهوف فى الفلبين. تميزت هذه الجماعات بالتواؤم الكامل مع البيئة المحيطة والاكتفاء الذاتى وبساطة العلاقات الإنسانية فى ظل طراز متميز من الحياة الجماعية. ومن المؤكد أنهم حتى تاريخ اكتشافهم لم يطلبوا قروضاً قط، وأن واحداً منهم لم يقابل بعثة البنك الدولى أو صندوق النقد ولو مرة واحدة فى حياته، ولا أخالهم كانوا نادمين على ذلك!! لقد فاتنى حينئذ أن أسأل خبراء الأيديولوچيات عن تصنيفهم، هل هم من أهل اليمين أم اليسار؟ وهل هم سلفيون لأنهم يكررون نمط حياة الآباء، أم شيوعيون يثبتون تحقق هذا النموذج على الأرض؟ والأهم من ذلك سؤال خبراء التنمية عن هؤلاء «المتخلفين»، أى مقاييس التخلف تنطبق عليهم؟ وهل هم متخلفون أم مختلفون؟ لا شك أن الفلبين قد سعت إلى الحصول على بعض القروض «لتنميتهم»، ومنذ تلك اللحظة يمكن اعتبارهم متخلفين فعلاً، وذلك بالمعنى المعاصر للكلمة - لماذا؟ لنبدأ حديثنا بالأجابة على هذا السؤال، مؤكدين

مثل كتاب القصة أن أى تشابه بين أحوال هذه القبيلة الآن والدول المتخلفة يعد صدفة، يصعب أن تكون غير مقصودة!!

• أن الأشكالية الرئيسية التى وجد هؤلاء البسطاء أنفسهم فى مواجهتها بشكل مفاجيء تتمثل فى ضرورة الانتقال من أقصى درجات العزلة إلى أقصى درجات الانفتاح. لقد سارت البشرية كلها بشكل متسارع فى هذا الاتجاه ولكن ليس بهذه الصورة الحادة. لقد طالب البعض عند اكتشاف القبيلة بإعطاء أفرادها الحق فى اختيار البقاء على ما هم عليه أو التحديث بالصورة التى يرغبونها. والحق أننى لم أتتبع أخبارهم طويلاً ولكن هل هذا ممكن أصلاً؟ لا أظن. فسرعان ما تؤدى المقابلات والمقارنات والقياسات الصائبة والخاطئة إلى جعلهم يشعرون بالدونية والتخلف، ذلك أنهم سينظرون إلى مختلف الأمور بعيون غير عيونهم، وهذا هو أول «إقرار رسمى» بتخلفهم. ولكن هل من سبيل آخر؟ فى هذا العصر الذى يتميز بعالمية العالم*، كما يوصف عادة والتى تجرى فيه قواعد لعبة التقدم والتخلف فى إطار منظومة العالم World-system بما تتضمنه من علاقات الهيمنة والتنافس والاستغلال وما تسعى إليه أخيراً من ترسيخ لعلاقات الوفاق والأنفراج، وبما يدعو إليه

---

* فضلت بعد ذلك إستخدام مصطلح «الكوكبية»، الذى أظنه يعبر بشكل أفضل عن المرحلة الحالية، لأنه يعبر عن «تخلخل» الحدود والمصير المشترك، بصورة أكبر من كلمتى «العالمية» أو «الدولية»

العقلاء من مشاركة فى مواجهة المشاكل التى تعترض مستقبلنا المشترك (الحرب النووية - الطاقة - التلوث - التخلف .. الخ)، نرجو أن تؤدى المتغيرات المتلاحقة إلى تغيير جوهرى فى قواعد اللعبة بحيث يتمكن الجميع من المشاركة فى صنع المستقبل بصورة أكثر ثراء من الناحيتين المادية والروحية على حد سواء.

• لنترك هذه القبيلة آملين أن يكون لديها حتى الآن بقية من البساطة الفطرية التى وجدت عليها. وأن كنت أخشى أن يكون بعض أفرادها قد رأى فى نفسه تميزاً يستحق الاستحواذ على بعض مواردها المحدودة حتى يتمكن من اظهار قدراته الانتاجية الفذة فى ظل «الحافز الفردى» و الاتجاه العام نحو «التخصيص»!! وأخشى أيضاً أن يكون البعض الآخر قد ذهب إلى أسواق أقرب المدن وأتى بالبضائع الاستهلاكية، التى لا يهم أن تكون صالحة للاستهلاك الآدمى، وباعها للآخرين مفسراً لهم آليات السوق وفضائل شعار «دعه يعمل، دعه يمر» وأخذا القليل الذى لديهم ليضع ثمنه فى بنوك بعيدة، حتى إذا ما جاء يوم الغضب تذكر أن شعاره الحقيقى «دعه ينهب، دعه يفر»!! أقول لنترك هذه القبيلة الآن لنلقى نظرة سريعة على «تاريخ التخلف» فى عالمنا.

• فى ظل مفهوم منظومة العالم، الذى أشرنا إليه سابقاً فإن «تاريخ التخلف» لا ينفصل عن «تاريخ التقدم»، حيث ينعكس الأخير على شكل تكون مراكز رأسمالية ديناميكية يتبعها رأسماليات هامشية جامدة فى

الأطراف، وهى التى تمثل الجزء المتخلف فى هذه المنظومة. ويرى مؤيدو مدرسة التبعية* أن العلاقات غير العادلة فى هذه المنظومة أدت إلى التطور السلبى للأطراف طبقاً لمتطلبات المنظومة التى أدت إلى التطور السلبى للأطراف طبقاً لمتطلبات المراكز، مما أدى إلى تقدم الأخيرة على حساب الأولى ويوردون فى هذا الصدد كل الحقائق المعروفة عن استنزاف الأطراف بشرياً ومادياً فى الماضى والحاضر لكن البعض يضيف بحق الأهمية التى تلعبها العوامل الداخلية فى مجتمعات هذه الأطراف والتى أدت إلى ترسيخ «معقد التبعية» من وجود فئات مستفيدة بالعلاقات غير السوية بالمراكز وفقدان لعناصر الإنتماء والأبداع فى المناخ الثقافى الذى لم يقاوم التشويه والاختراق، والخلاصة المستفادة أن «تاريخ التنمية» توقف على التفاعل بين العوامل الداخلية والخارجية الذى تم بصورة غير عادلة، أدت إلى نتائج إيجابية فى المراكز وسلبية فى الأطراف.

---

* هنالك إنتقادات عديدة لمدرسة التبعية، حيث «تتطرف» الغالبية بين مؤيد ورافض. فهنالك مثلاً إعادة كتابة لتاريخ ثراء الغرب، من زاوية ترفض «بتطرف» أى دور لعلاقته بنا فى ذلك، وكأنها توازن من «بتطرف» فى تأكيد مسئولية العوامل الخارجية عن التخلف. كما أن تبنى الوصفات القاسية للبنك الدولى للخروج من التخلف الاقتصادى، التى تتناسى فى كثير من الأحيان الواقع المجتمعى والتكلفة الإنسانية، يعد أشهر أشكال التطرف الحديث فى الفكر التنموى.

•• وعلى ذلك فأن الدعوة إلى بذل مجهود أكبر للتوصل إلى «نظرية لمركب التقدم - والتخلف» ليست ترفا خصوصاً فى ظل المتغيرات الجديدة. فلا عاصم اليوم من الكوكبية سواء بالإحتماء وراء الستار الحديدى أو خلف جدران السور العظيم. ولا عزلة اليوم سواء لكيانات اقتصادية كبير كإمبراطورية الشمس، أو صغيرة كجزر القمر، هذه النظرية يجب أن تعنى بالخصوصيات الثقافية للأمم التى تعانى من التخلف بالذات والتى لا يمكن فهمها فى ضوء القوالب النمطية الجامدة لهذه الأيديولوجية أو تلك ويجب أن تقوم تتبع جذور التلوث الحضارى Cultural pollution الذى قنن لإزدهار العلاقات غير العادلة بين البشر عبر التاريخ وأعطاها صبغة واقعية براجماتية ضارباً عرض الحائط بكل ما جاءت به المذاهب الإنسانية والديانات السماوية من قيم ومبادىء إننى لا أجد مثلاً تفسيراً مقنعاً للتغابى الظاهر فى التعامل التاريخى مع قضية الديون وفوائدها غير العادلة وهى التى تمثل «دراما الفقر» فى عالمنا المعاصر.

• ألا يحق لنا بعد هذا كله أن نتحدث عن دور التلوث الحضارى بأبعاده الأخلاقية المختلفة فى تكريس ما يسمى فى عالم اليوم تقدماً وتخلفاً. وألا يجب أن تتعرض له هذه النظرية المأمولة لتقدم تصورات التخلص منه كعامل أساسى للخلاص من التخلف والبحث عن صيغة أكثر عدلاً للعلاقات بين البشر؟ لعلنى لا أبالغ إذا ذكرت أن الظروف مهيأة الآن لإنجاز هذا العمل الهام وأن الدعوة مفتوحة لعطاء كل الثقافات وخبراتها، فعالمية العالم يجب أن تسير فى الطريق الذى يجعله

كله متقدماً وإذا كنا قد استطعنا أن نرى الوجه المظلم من القمر فلا يجب أن نتعامى عن الوجه المظلم من الأرض التى نعيش عليها سويا. هذا الوجه الذى «يعيش» فيه ويحاول أن يظل حيا أكثر من ثلاثة أرباع البشر!!

٢ - أهمية ضبط إيقاع التنمية العالمى

أمام عالمنا سلسلة من المعضلات تبدأ بأزمة الديون وتنتهى باستنزاف وتلوث البيئة، ويبرز أخيراً أهمية التوقف عن الصراع من أجل «بقاء الأيديولوچيات» إلى التنافس فى طرح «أيديولوچيات البقاء». وكل هذه المعضلات تحتاج إلى المشاركة الجماعية فى مواجهتها وتزايد وطأتها على فقراء العالم أو جنوبه كما اصطلح تسميته. ويهمنا أن ننظر بعيون جنوبية إلى السيناريوهات المحتملة وتأثيرها على خطط مواجهتنا لهذه المعضلات التى تؤثر بالدرجة الأولى على شعوب الجنوب لكن إهمال التصدى لها يمكن أن يعصف بالحضارة البشرية حقيقة لا مجازاً.

• بدأت التجارب الجنوبية للخلاص التنموى، بمحاولات قطرية للتنمية المستقلة والاكتفاء الذاتى، عابها بشكل أو بآخر محدودية القدرات واستماد النموذج الغربى كهدف فى حد ذاته، والاعتماد على أسواق الشمال فى استيراد التكنولوچيا وتصريف المواد الخام، هذا مع القصور الديمقراطى الذى يعوق المشاريع التى تعتمد على المشاركة الشعبية

الكاملة. كل ذلك سهل لأعداء التجربة، فى الداخل والخارج، ضربها بسهولة مازالت موضع دهشة الكثيرين. ولقد أدى الخلل البنيوى فى نموذج التنمية المستقلة، إلى طرح مفهوم «فك الارتباط» مع دول المركز المتقدمة، وهو المفهوم الذى أوضحه مفكرنا الشهير سمير أمين ضمن نظريته عن «التطور غير المتكافىء» فى النظام العالمى لصالح دول المركز المتقدمة على حساب الكيانات الهامشية المتخلفة. وبناء على هذا المفهوم، يجب أن تتوقف شعوب الجنوب عن التكيف مع النموذج التنموى للشمال، وأن تتبنى نماذجها الملائمة، دون أن يعنى ذلك الأنعزال أو الأيمان بالاكتفاء الذاتى المستحيل ورغم احتياج «فك الارتباط» إلى مزيد من توضيح آلياته الممكنة، إلا أننا لا يمكن أن نغفل مقولة «الاعتماد المتبادل»، التى سادت فى الفترة الأخيرة. لأن البشرية عانت طويلاً من «الاعتماد المتبادل غير المتكافىء» فالبعض يصر ومعه كل الحق على تأكيد أهمية «الاعتماد المتبادل المتكافىء»، الذى يصعب تصور صورة واقعية له دون التوجه نحو التنسيق بين كيانات كبيرة، أرجو - دون خروج عن الموضوع - أن يكون وطننا العربى واحداً منها. وإذا رأى البعض أن دول جنوب شرق آسيا قد أحدثت «طفرتها» التنموية عن طريق الاعتماد المتبادل، دون الدخول فى كيانات كبيرة، فمن المفيد أن نذكر أن حالة هذه الدول تستحق النظرة المتفحصة، لنتأكد من «خصوبة» نموذجها التنموى، لأن هنالك من يرى أنها عقيمة، تحدد دورها بأنتاج أقل جودة يفى بأحتياجات معينة فى السوق، طبقاً للتقسيم الذى تباشره

الإستثمارات الأمريكية من خلال الشركات عابرة القوميات*. ومع كل ذلك، ما هو النموذج المستقبلى المتصور للخلاص التنموى؟

أعتقد أن هذا النموذج سيتطلب حدا أدنى من النجاح للحوارين المطروحين على الساحة العالمية، حوار «الجنوب والجنوب» وحوار «الجنوب والشمال»، أولهما يجب أن يركز على إمكانات فك الأرتباط، والثانى عليه أن يصل إلى الصيغة المثلى للإعتماد المتبادل المتكافىء، أى أن النموذج المقترح سيتضمن عناصر من المفهومين. لكن الوصول إلى ذلك يجب بدوره أن يمر بإنجاز ملموس فى المعضلات العالمية، التى ذكرناها. لقد حدث تقدم نوعى فى الاحساس بضرورة تلافى الحروب، وفى التعاون فى المسائل المتعلقة بالبيئة، ولابد من تقدم مماثل فى مشكلة الديون.

والحقيقة أن «التنمية المستقلة» كانت هدفاً فى حد ذاتها، ولكن فك الارتباط والاعتماد المتبادل، اللذين استخدما كثيراً فى أدبيات عديدة كبديل لها يعدان وسيلتين لهدف ما. فماذا يمكن أن يسمى الهدف الذى يأمل فى الجمع بينهما؟ أننى أسميه «التواؤم المشترك»، وقد يتصور

---

* تشير التقارير الصادرة فى ١٩٩٢ إلى أن هذه الدول التى سميت «بالنمور الاسيوية»، قد نجحت بصورة أكبر من المخطط لها، خصوصاً فى التوسع فى تصدير السلع المقلدة رخيصة الثمن، لذلك قد تتجه أمريكا وأوربا إلى دول أمريكا اللاتينية لتلعب نفس الدور مع حرمان دول جنوب شرق آسيا من وضع الدول الأولى بالرعاية فى العلاقات التجارية.

البعض أن التواؤم وسيلة أيضاً، لكنه فى الواقع هدف كل عملية تطورية. فإذا كانت «ايديولوچيات البقاء» تعترف أساساً بحق الوجود المشترك، فإن النموذج التنموى المستقبلى الأمثل هو «التواؤم المشترك». إن أقرار هذا النموذج سيكون متوافقاً مع عالمية العالم، لأنه سيتضمن ضبط إيقاع تنمية الشمال والجنوب معاً، وهو أمر سيؤدى إلى استقرار مسار كوكب الأرض الذى وصفه رواد الفضاء بكونه ذرة الغبار التى تسبح فى الأبدية. دون أن نحتاج - حقيقة أو وهماً - إلى هبوط كائنات فضائية تذكرنا بواجباتنا حيال كوكبنا المعذب!!!*

* شاعت وقت كتابة هذا المقال حكاية نزول بعض الكائنات الفضائية الغريبة قرب موسكو، وقيل أنهم كانوا يريدون نقل رسالة إلى سكان الأرض. لكن موسكو كانت آخر مكان تسلم له هذه الرسالة، فكيف تستطيع فهمها، بينما كانت لا تفهم ما ينتظرها!!!

٣ - العقد الدولى للثقافة: رؤية نقدية*

الأهرام: الدكتور مايور · كم كنت موفقاً فى إختيار مصر لتعرض من على منبر أعرق مؤسساتها الصحفية برنامج اليونسكو فى عهدك، فإذا كنت تعرف نفسك بأنك جئت إلينا من «جنوب الشمال»، وإذا كان مصطلح «الشمال والجنوب» يعنى جغرافية المدنية والتقدم، فمصر بمكانها وإمكاناتها وتاريخها، تمثل رغم كل الصعوبات التى تواجهها «شمال الجنوب». وهى بالتالى من أنسب المواقع التى يمكن أن تمتد منها أيدى جنوب البشرية لتلتقى مع أيدى شمالها حتى تدخل البشرية الألفية الميلادية الثالثة بآلام أقل وآمال أكبر.

وباستخدام أشهر شعارات الساعة: وأعنى الجلاسنوست أو المصارحة، أعترف أننى كنت، وما زلت إلى حد ما، أخشى من تغير سياسة اليونسكو. إننى كواحد من المهتمين بأداء هذه المنظمة الهامة

---

* فى عام ١٩٨٨ عقدت ندوة بمؤسسة الأهرام، قدم فيها مدير اليونسكو (الجديد وقتئذ) برنامج المنظمة فى عهده، وحضرها عدد من المفكرين المصريين. وقد كان هذا المقال تعليقاً عليها.

رصدت بقلق ما جرى حديثاً من إعادة تسعير كتبها بما جعل أثمانها تتضاعف بالنسبة للدخول البسيطة فى دول العالم الثالث، كما أننى لم أشعر بارتياح مما ذكر من توصيات نسبت لليونسكو فى مجال التعليم. وبكل الصدق أخشى أن تقترب سياسات اليونسكو من سياسات البنك الدولى. قد يكون للبنك الدولى سياساته، وقد يكون التناقض معها غير ملائم، لكننى بالقطع لا أرضى لليونسكو أن تتطابق سياساتها مع هذه المؤسسة المختلفة فى طبيعتها وفلسفتها. ومع ذلك، فلا أنكر أن ندوة الأهرام قد خففت كثيراً من هذا القلق، لكنها لم تقض عليه وما كان بمقدورها أن تفعل، فالتطبيق الفعلى للسياسات المعلنة هو المحك الوحيد وهو مسئولية الجميع.

• بعد هذه المصارحة الضرورية أعود إلى الحوار الهام الذى دار فى الندوة لقد ذكرت فى كلمتك القيمة أن العنوان ليس صفة وراثية فى البشر، وأضيف أن اليونسكو قد أدت دورها بنجاح بالغ فى مواجهة كل دعاوى وإدعاءات الحتمية البيولوجية* Biologocal Determinism التى تفرق بين البشر وتضيف قدراتهم على أساس وراثى، لقد ساهمت اليونسكو بقسط وافر فى أن تدخل البشرية القرن القادم كنوع بيولوچى

* أخشى أن أقول أن مايقدم من تفسيرات لنتائج الكثير من البحوث، التى تستخدم الهندسة الوراثية فى ربط جينات معينة بصفات سلوكية أو مرضية معينة، يتوسع إلى درجة تعيد بصورة أو بأخرى هذه الحتمية، ولو أن الحكم على ذلك ما زال مبكراً، فلعل النتيجة تكون نوعاً من التوازن العلمى بين الرفض والتسليم بدور البيولوچيا (الوراثة) فى السلوك، اللذين ينطلق كلاهما من موقف إيديولوجى مختلف.

واحد، يفتقر التفضيل بين عشائره المختلفة باعتبارها سلالات متباينة إلى أى أساس علمى. واليوم على اليونسكو أن تواجه حتمية جديدة ظهرت بعد سقوط الحتمية البيولوجية، وهى ما أسميها بالحتمية التنموية Developmental Determinism التى تصنف أبناء النوع الواحد تنموياً إلى متقدم ومتخلف ودائن ومدين ومبتدع ومتبع، وتكرس هذه الفروق وتعمل على إستمراريتها «وجدولتها» لأجل غير محدود. هذا هو التحدى الحقيقى الذى نواجهه، فهل ننجح من خلال اليونسكو أن نواجهه بنفس الدرجة التى نجحنا بها فى مواجهة العنصرية البيولوجية؟ أظن أننا قادرون على ذلك تماماً.

• وإذا ما استعرضنا ما ذكره المشاركون فى الحوار فسنجد دائماً أن إرجاعه إلى إشكالية الحتمية التنموية يمكن أن يتم بسهولة دون أن تلوى ذراع الحقيقة.فرفض التراث والأصولية والقومية من ناحية أو المطالبة المتشددة بالحفاظ عليهم، وإدانة النموذج الغربى والمطالبة بالأبداع والتصدى للإستيراد الجاهز للعلم ومنجزاته من ناحية أخرى، كل هذه المواقف تعد ردود أفعال نحو الحتمية التنموية. فالبعض يهرب إلى الأصولية، والبعض على عكس ذلك يتهم التراث بأصابة حياتنا بالتكلس، والبعض يستحث إمكانات الأبداع الكامنة فى مجتمعاتنا. والأمر يتعدى العالم الثالث ليأخذ شكلاً آخر فى أوروبا بغربها وشرقها، وذلك فى مواجهة هيمنة النمط الأمريكى ولعل الفرانكفونية (للدول الناطقة بالفرنسية) والبريسترويكا السوفيتية أهم مثالين لذلك. ويصل الأمر إلى ذروة التعقيد عندما نجد أن الريجانية قد سوقت سياساتها داخلياً

وخارجياً مغلفة ببعض الأصولية، وأن آيات الله (أو هكذا يسمون أنفسهم) قاموا بدورهم «المقدس» فى إستنزافنا تحت رايات الأصولية**.

• ولا شك يا سيدى أن منظمتكم - وبمعنى أصح منظمتنا جميعاً - ستستفيد كثيراً من تجارب الماضى فى التصدى للحتمية الجديدة، وسيكون أكبر عون لها على ذلك إعلان العقد القادم كعقد للتنمية الثقافية، والفهم الواضح أن المحور الثقافى هو من أهم المحاور التى يرتكز عليها المستقبل.

• ولأكون أكثر تحديداً أضع التصور التالى لإستراتيجية مواجهة الحتمية التنموية:

- الدعوة إلى نظام عالمى جديد تتاح فيه معطيات العلم والتكنولوجيا بصورة أفضل لكل البشر، بإعتبار أنها نتاج رحلة الحضارة البشرية منذ نشأتها الأولى.

- فك الاشتباك بين التراث والحداثة من منطلق وحدة الحضارة البشرية فى كل عصورها، وإعتبار أن كل الثقافات قد أثرتها وأضافت إلى مسيرتها، مع الأستفادة بثورة الأتصال والمعلومات للتلاقح الثقافى المتكافىء.

** حركت مأساة حرب الخليج الثانية قمة التشوه التنموى فى منطقتنا، حيث وضعت كل إمكانياتها فى المسار الخاطىء، وهذه قصة أخرى.

- تشجيع ما يسمى بالتعليم الدولى الذى يهتم بالبعد الإنسانى الشامل، وإعداد مناهج علمية جيدة وملائمة لمختلف المراحل عن السلام الدولى وركائزه الاقتصادية والثقافية، وأهميته المستقلية. ولتكن القيمة الرئيسية فى برامج التعليم الدولى والسلام الدولى إن الإنسان، هذا النوع البيولوجى الواحد، له أيضاً «مصير تنموى واحد» سيتأثر به المتقدم والمتخلف والدائن والمدين والمبتدع والمتبع.

٤ - مبادرة ستوكهولم للأمن الكوكبى

إلى البريد خطاباً من مكتب رئيس وزراء السويد، يتضمن دعوة من سيادته لمناقشة وأبداء الرأى فى تقرير مرفق عنوانه الرئيسى: «المسؤولية المشتركة فى التسعينات»، مع وصف لهذا التقرير بأنه «مبادرة استوكهولم لأمن وحكم الكوكب»، وتاريخ المبادرة المذكور ٢٢ أبريل ١٩٩١. ولقد اهتممت بعرض الخطوط العامة لهذه المبادرة فى المقال الحالى، ليس فقط لأننى لا أتلقى فى العادة خطابات من رؤساء وزراء، مما يدفعنى للإهتمام بالخطاب الحالى ولكن لأسباب أكثر موضوعية!!! فأولاً: حداثة المبادرة تعنى أنها أخذت فى الاعتبار كل المتغيرات العالمية (أو الكوكبية Global كما أفضل أن اصفها) التى حدثت فى السنوات الأخيرة، ليس فقط بالنسبة للنواحى السياسية والاقتصادية (كإنهيار الكتلة الشرقية وحرب الخليج)، ولكن - الاهتمام المشترك بمشاكل البيئة وغيرها (تشرنوبيل - ثقب الأوزون - ظاهرة الصوبة - حرائق آبار البترول - العنف - المخدرات)، وأن كانت الأخيرة ليست منفصلة عن الأولى بحال من الأحوال، ففى عصر المعلوماتية

والاتصالات صارت كل مشاكل الأرض، أو القرية الكونية كما تسمى، كوكبية الطابع، بمعنى أنها - تؤثر فى كل سكان الكوكب وتتأثر بتصرفاتهم وردود أفعالهم، ثانيا: تعد المبادرة امتداداً لتقليد مطلوب، يرى أنه أمل للتوصل إلى مستقبل أفضل للبشر، إلا بالوصول إلى صيغة يشترك فى الاقتناع بها أهل الشمال والجنوب معاً. وبدون أن نقلل من أهمية وضرورة حوار الجنوب - الجنوب (والذى صدر فى إطاره تقرير لجنة الجنوب، التى يرأسها جوليوس نيريرى رئيس تنزانيا سابقاً)، أو من خطورة ومحورية اجتماعات وقرارات السبعة الكبار (وهى مجموعة الدول الصناعية الكبرى، التى لم تبد حماساً كافياً حتى الآن، للاستجابة بقدر كاف لتصورات غالبية البشر الجنوبية عن المستقبل المشترك)، أقول دون أن نقلل من شأن هذه أو تلك، فالمستقبل المشترك «حقيقة ضاغطة»، يجب ألا يألوا حكماء الجنوب والشمال جهداً فى سبيل الأسراع بتبنيها. وثالثاً وأخيراً: أرى أن المجموعة التى صاغت المبادرة استوعبت فعلاً خبرات الشمال والجنوب بشكل يؤكد أن اتفاقهم قد يكون بادرة أمل للإتفاق الممكن بين من يمثلونهم ثقافياً واقتصادياً وسياسياً. فالمجموعة التى شاركت فى إصدار أو وعدت بتأييد ما جاء فى ورقة العمل تضم، بالأضافة إلى رئيس وزراء السويد، عربى واحد هو عبد اللطيف الحمد من الكويت الشقيق، ونخبة متنوعة مثل جيمى كارتر وادوارد شيفاردنادزة وبنازير بوتو وادوار هيث وروبرت ماكنمارا، وقبل كل ذلك

فيلى براندت الذى قام بدور ريادى فى حوارات الشمال والجنوب، وجوليوس نيريرى رئيس لجنة الجنوب، كل هؤلاء على سبيل المثال لا الحصر، لأن اللجنة تضم ستة وثلاثين عضواً.

• والواقع أن لجنة المبادرة الحالية، يمكن أن تسمى بحق «لجنة اللجان»، وأن كنت لا استبعد تسميتها «بأم اللجان»، على شريطة إلا تلقى مصير «أم المعارك»!!! أن عمل اللجنة الحالى، لا يستحق هذا المصير، فهو يشع اخلاصاً وتفهماً لتجارب الثمانينات ومسار التسعينات، لقد بدأ الأمر فى أوائل عام ١٩٩٠، وبعد التغيرات الهائلة التى شهدها ١٩٨٩، وذلك باجتماع دعا إليه فيلى براندت أعضاء لجنة (الشمال - الجنوب)، وممثلين من اللجان الأخرى، التى عملت فى الثمانينات (لجنة نزع السلاح - لجنة البيئة والتنمية - لجنة الجنوب)، وكلها لجان مستقلة، شعرت بأن المستقبل المشترك يستلزم التفهم المشترك والأعتماد المتبادل ولن يستأثر بتقريره أحد بشكل مطلق، حتى وأن بدا الأمر كذلك لبعض «قصار النظر التاريخى»!!! تم الاجتماع المذكور فى كنجز ونتر خارج بون، وكلف فى نهايته انجفار كارلسون رئيس وزراء السويد والسير شرايدت رامفال وجان برونك بتشكيل لجنة عمل لتقييم فترة التسعينات لاقتراح المجالات الرئيسية للعمل، وذلك فى ضوء ما ناقشه اجتماع كنجز ونتر بخصوص حصاد الثمانينات، ولقد تضمنت المبادرة، التى أقرت فى اجتماع بستوكهولم بعد ذلك (٢٢ أبريل ١٩٩١) عددا من الاقتراحات التى تستحق الاستجابة العاجلة، خصوصاً أن اللحظة الحاضرة ملائمة جداً لمثل هذه المبادرات،

التى تستجيب بسماحة وبمزاوجة محببة بين الخيال والجسارة، للمتطلبات الواضحة للحاضر والمستقبل. ألا يغرينا هذا الوصف التفصيلى لتاريخ وأهداف مبادرة ستوكهولم، أن نتعرف على اقتراحاتها بإيجاز، دون إخلال أو تجاوز؟ دعونا نحاول ذلك فى السطور التالية.

• خلصت المبادرة إلى ثمانية وعشرين مقترحاً، مقسمة إلى ست مجموعات: السلام والأمن - التنمية - البيئة - السكان - الديمقراطية وحقوق الإنسان - حكم الكوكب!!! وسنتناول المقترحات المذكورة، بنفس الترتيب فيما يلى:

السلام والأمن

١ - تحسين كفاءة الأمم المتحدة فى إحباط ومواجهة النزاعات، والدعوة المحدودة لإنشاء نظام طوارىء كوكبى.

٢ - احكام الترتيبات القانونية لفرض العقوبات الاقتصادية والعسكرية.

٣ - تقوية إمكانيات الأمم المتحدة المالية لحفظ، بل ولصنع السلام!!

٤ - مد مؤتمرات الأمن والتعاون الإقليمية خارج نطاق أوروبا.

٥ - الاتفاق على معايير تنظيم وتحديد تجارة السلاح.

٦ - تعهد حكومات الدول الصناعية بتخصيص حصة للتعاون الدولى.

٧ – تعهد حكومات الجنوب بتخفيض قواها المسلحة، وذلك بهدف خلق «حصة للسلام» تستثمر فى التنمية البشرية.

التنميـــة

٨ – أن يضع المجتمع العالمى هدفاً محدداً بالقضاء على حالات الفقر المدقع خلال ٢٥ عاماً، من خلال الإلتزام ببذل الجهد اللازم لإنجاز برامج التنمية المستمرة Sustainable development التى ترعى حق الأجيال القادمة فى الموارد المتاحة.

٩ – التأكيد على إنجاز الأهداف التالية بحلول عام ٢٠٠٠:

- التعليم الأبتدائى لكل الأطفال.
- المساواة بين الذكور والأناث فى الالتحاق بالمدارس.
- تخفيض وفيات الأمهات بمقدار النصف.

١٠– تقوية الاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف، مع تقليل الحماية والسماح لدول العالم الثالث بزيادة فرصها فى المشاركة التجارية.

١١– تقوية استراتيجية التغلب على مشاكل الديون بمختلف الوسائل، كإعادة الجدولة بصورة تتجاوز الشكل الحالى، وبإعادة الهيكلة التجارية للديون بشكل يتواءم بصورة أفضل لقيمة السوق الثانوية للدين، وكذلك بزيادة التمويل المتاح للخطط التنموية، وفى إطار تدعيم اتجاه «سماح المديونية» (Debt forgiveness) !

١٢- أن تخصص الدول الصناعية واحد بالمائة من إجمالى الناتج القومى للتعاون الدولى.

البيئـــة

١٣- تحصيل رسوم على التسبب فى نشر الملوثات التى تؤثر على البيئة الكوكبية، وبالذات ثانى أكسيد الكربون، الناتج من الاحتراق.

١٤- الحوار الدولى حول الاستخدام الرشيد لموارد الطاقة، مع الاهتمام بالأشكال البديلة والمتجددة، كالطاقة الشمسية.

١٥- أن تهتم الأمم المتحدة بمشاكل الطاقة على كل مستوياتها ومنابرها.

١٦- أن تتفق الأمم على جعل مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية، المزمع عقده عام ١٩٩٢*، صيحة لإنجاز التنمية المستمرة.

السكـــان

١٧- أن توفر القيادات القومية والثقافية كل الوسائل السياسية والفنية للحد من النمو السكانى.

١٨- أن نجعل من المؤتمر الدولى للسكان والتنمية (١٩٩٤) مسرحاً للترويج لإنجازات السياسات والبرامج الخاصة بالوصول إلى أهداف الاستقرار السكانى الملائمة.

---

* سيكون هذا الكتاب بين يدى القارىء بعد مؤتمر قمة الأرض، كما إشتهرت التسمية الخاصة به، الذى عقد فى ريودى چانيرو فى يونيو ١٩٩٢. لقد كان أكبر =

الديمقراطية وحقوق الإنسان

١٩- تقوية دور الأمم المتحدة فى مراقبة إلتزام الدول بمواثيق حقوق الإنسان والديمقراطية، آخذين فى الإعتبار أن الديمقراطية مرهونة بعزم الشعوب الراغبة فى التمتع بها.

٢٠- تدعيم الهيئات المستقلة، التى تقوم بملاحظة الممارسات الديمقراطية، خصوصاً فى زمن الانتخابات، وذلك مع احترام دساتير الدول المعنية.

إدارة شؤون الكوكب

٢١- أن تضطلع الأمم المتحدة على مستوى مجلس الأمن، بمهام أوسع بالنسبة للمفهوم المتطور للأمن، مع مراجعة تركيب هذا المجلس وآليات عمله، بما فى ذلك حق الفيتو.

٢٢- أن يعطى السكرتير العام سلطات أوسع، وأن يعاد النظر فى طريقة تعيين شاغلى الوظائف الرئيسية.

= نجاحات المؤتمر، هو حشد أكبر عدد من القيادات الرسمية والشعبية من أجل التوصل إلى «أخلاق» أفضل للتعامل مع البيئة، وإن شعرت الغالبية بالإحباط من ضآلة الإتفاقات التنفيذية، ومراوغة الكبار التى بدت فى أجلى مظاهرها برفض أمريكا التوقيع على إتفاقية التنوع البيولوچى (حتى وإن كان بسبب الإنتخابات)، وكذلك ضآلة المبالغ المخصصة لحل مشكلات البيئة، بالمقارنة بما كان مطلوباً.

٢٣- أن تقوم السلطات الواسعة للسكرتير العام، الخاصة بالتنسيق بين هيئات المنظمة، على أساس حازم.

٢٤- إعادة النظر فى نظام التمويل، مع إقتراح حرمان الدول التى لا تلتزم بدفع إلتزاماتها من حق التصويت.

٢٥- تدعيم أنشطة المنظمة فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية.

٢٦- أن يزداد التنسيق بين صندوق النقد الدولى والبنك الدولى كفاءة فيما بينهما من ناحية، وبين نظم الأمم المتحدة والجهات من ناحية أخرى، بهدف تقسيم أفضل وتناغم أكبر للعمل.

٢٧- عقد لقاء جديد على نمط ما تم فى الإربعينات (سان فرنسيسكو وبريتون وودز)، لمناقشة إدارة شؤون الكوكب فى ظل المتغيرات الحالية.

• وبعد، فهذا هو الملخص الأمين لمقترحات مبادرة استوكهولم، الذى نرجوا أن يحظى باهتمامنا، على أن نحكم عليه بناء على مافيه من واقعية وفكر جديد ورؤية مستقبلية، ذات بعد إنسانى شامل، وأن تكون قراءتنا «النقدية» لمقترحات المبادرة ضمن خطة جنوبية مدروسة للمشاركة فى مستقبل الأمن الكوكبى، وإلا فسيتحدد فى غيابنا، كما حدث فى الأربعينات (راجع التوصية رقم ٢٧)!!!

٥ - نحو مصالحة تنموية شاملة !!!

أن تعتذر اليابان لأمريكا عن بيرل هاربور، وجميل أيضاً أن تعتذر أمريكا لليابان عن هيروشيما ونجازاكى، ولا يقل عن ذلك جمالاً أن تعتذر ألمانيا وإيطاليا - أو تكرران الأعتذار عن النازية والفاشية، وهاهى روسيا قد اعتذرت قولاً وفعلاً - عن بناء ما كان يسمى بالأتحاد السوفيتى، وقيادة ما كنت تسمى بالكتلة الشرقية، ومساعدة ما كان - ومازال - يسمى بالعالم الثالث، رغم أفول العالم الثانى!!! ولعل بقاء التسمية حتى الآن يعبر عن حجم الفجوة بين العالمين الأول والثالث، ورغبة الشعوب «غير المصنفة» بشكل نهائى أن تلحق بالأول، وأن تتلافى مخاطر الانضمام إلى الآخر.

•وهنا اسمحوا لى أن اتساءل: هل هذه هى كل الاعتذارات والمصالحات اللازمة لضمان مستقبل أفضل للبشرية؟ وإن لم تكن كذلك، فما هى «المصالحة الكبرى»، التى تستحق أن تسمى مصالحة المستقبل؟ أن استقبال عام جديد يقترب بنا من نهاية قرن مشحون بالأحداث ويقربنا من بداية قرن جديد، بل وألفية ميلادية جديدة فى عمر البشر، يدفعنا إلى هذه التساؤلات. فمن يدرى، لعلنا بحلول عام ٢٠٠٠ نكون قد

توصلنا إلى هذه المصالحة المنشودة، التى تستحق فى سبيل تحقيقها كل فكر وفعل.

• أن المصالحة المطلوبة يجب أن تنبنى على أساسين، أولهما أن الأعتذار فعل أخلاقى، على المخطىء أن يقوم به تجاه المتضرر كبيراً أم صغيراً، لأن الاقتصار على تبادل الأعتذار بين الكبار يضعف المكون الأخلاقى الأصيل لهذا الأعتذار، ويؤكد المكون السياسى المرحلى، الذى من خلال مراحله السابقة ارتكبت الأخطاء التى يتم الأعتذار عنها. أما الأساس الثانى فيقوم على مبدأ عدم الاكتفاء بالأعتذار، طالما فى مقدور المخطىء تصحيح الخطأ بقدر الإمكان، خصوصاً وأن بعض الأخطاء كان لها من الآثار التاريخية، ويتوقع لها من الآثار المستقبلية، ما يجعلها لا تسقط «بمضى المدة». ولماذا تسقط، طالما أن المتهم موجود والضحية موجودة والأدلة ثابتة؟!!

• إننى أعترف أن النظرة السطحية إلى إمكانية حدوث هذه المصالحة التاريخية، التى يمكن أن تكتب «تاريخ المستقبل» بصورة مختلفة تماماً عما قد يحدث بدونها، قد تتهم الفكرة بالطوباوية والأغراق فى الخيال. لكن هذا الحكم قد يكون متسرعاً، لا يأخذ فى اعتباره طبيعة المتغيرات المتلاحقة أو المنهمرة بمعنى أصح، التى يتشكل عن طريقها ما يسمى بالنظام العالمى الجديد، بكل ما فى هذه المتغيرات من فرص ومخاطر. ومع ذلك يجب الأعتراف بأن الأمر ليس سهلاً، بل هو بالغ الصعوبة وإن كان علينا أن ندرك الفارق بين الصعوبة والاستحالة. والحقيقة أن الوصول إلى أقصى ما يمكن أن تذهب إليه المصالحة المقترحة قد لا

يكون متاحاً، لكن مالا يدرك كله لا يترك جله. والمهم أن نشق طرقاً جديدة للمطالبة، بعد أن أثبتت «بكائيات الجنوب» التقليدية قلة حيلتها أمام إهمال الشمال، وأن نستخدم «شفرة» الشرعية الدولية الجديدة فى إبداع آليات جديدة للمطالبة بالحقوق التاريخية العادلة للمتضررين، أن نموذج طابا مثلاً - دون تهويل أو تهوين - يمكن أن يشير إلى جدوى السعى وراء المصالحة، ومحكمة العدل الدولية - دون تهويل أو تهوين أيضاً - يمكن أن تكون الجهة التى تقدم إليها ملفات المصالحة الكبرى، مع الإلحاح على إعطائها من الصلاحيات ما يمكنها أن تحكم فى القضايا التى تثيرها هذه الملفات بهدف إغلاقها قبل نهاية القرن، بحيث تدخل البشرية الألفية الميلادية الثالثة بأمل أكبر فى نظام كوكبى جديد أكثر عدلاً، أو أقل ظلماً!!!

• ولكن، كيف يمكن أن يتم ذلك؟ أن العبء ثقيل على المتخصصين الموضوعيين، فى إعداد وثائق كاملة بشكل علمى محايد، تتعلق بكل أشكال الضرر التى لحقت بمجتمعاتهم، وبتقدير الخسارة الاقتصادية والمجتمعية التى نجمت عن هذا الضرر، وما دمنا نستهدف مصالحة كاملة، فالباب يجب أن يكون مفتوحاً للجميع جنوباً وشمالاً. فالجنوب سوف يشتكى بالطبع من آثار مرحلتى الاستعمار والأمبريالية وإستنزاف الموارد البشرية والمادية، بينما قد يشتكى الشمال من آثار الهجرة الجنوبية التى يريد أن «يلفظها» بعد أن أدت دورها، والعالم كله يتطلع إلى محاصرة المسئولية عن العنصرية والتطرف والإرهاب «وشبكات العالم السفلى»، التى تتاجر فى المخدرات والأموال والبشر.

والأمر كما نرى شديد التعقيد، ولكن علينا أن نبدأ، وقد نحتاج إلى قرارات من الأمم المتحدة لدعم الجهود، حيث تشجعنا قناعة «أمينها العام الجديد» بأهمية التعاون بين دول الجنوب، وبدفع كل الآليات التى تؤدى إلى السلام العادل. وتأكدوا أننا سنجد من كثير من أبناء الشمال دعماً قد يفوق ما سنجده عند «بعض» أفراد النخبة الجنوبية، الذين يفضلون الغرق فى بحر الشمال، متخفين وراء أردية لا تستر عوراتهم من إدعاءات الواقعية والأكاديمية، أو «الأكاذيبية» كما يجب أن نسميها، وكأن الواقعية والأكاديمية تتعارضان مع المطالبة بالحق، ولا أقول الإنتماء. ولا يخفى أننا نرى فى المصالحة الكبرى خيراً مؤكداً للجنوب والشمال معاً، فى عالم لن يعرف الحدود بعد اليوم، أن الرؤية المستقبلية الصافية تؤكد أن هذه المصالحة تمثل «ضرورة تنموية كوكبية» لا يمكن تجاهلها.

• أخيراً، أظن أن ملف الصراع العربى - الإسرائيلى، وبنده الأساسى الخاص بحقوق الشعب الفلسطينى، قد يكون ضمن ملفات المصالحة الكبرى المقترحة، رغم المفاوضات الحالية، بل أن هذه المفاوضات نفسها، لو استطاعت تخطى «عقبة» العقلية الصهيونية قد تكون جزءاً من هذه المصالحة، وأن كان كل صهيونى متطرف يتمنى أن تتحول المصالحة الكبرى إلى «كوبرا»!!!